# استطلاع الراي العام السنوي الثاني لمدى الكرمل

أجرى مركز "مدى الكرمل" خلال الاشهر ايلول حتى تشرين الاول من العام 2005 ، استطلاعاً حول أراء وتوجهات المواطنين العرب في مجالات حياتهم المتعددة وخاصة السياسية والاجتماعية. ويعتمد الاستطلاع على بحث ميداني يرصد توجهات ومواقف المواطنين العرب، ويعمل على متابعة التحولات في الرأي العام العربي في القضايا الرئيسية التي تواجهه. وقد تكونت العينة من 1320 مستجوبا من 31 بلدة عربية في الجليل والمثلث والنقب بالاضافة الى ثلاث مدن مختلطة تمت مقابلتهم وجها لوجه.

وتعطي نتائج الاستطلاع صورة متكاملة عن آراء الأقلية العربية على جميع مركباتها الاجتماعية والسياسية حول قضايا المساواة والعلاقة مع دولة اسرائيل ومستقبل الأقلية العربية الفلسطينية، ومسألة الطائفية، ومكانة المرأة، والمواقف من الإنتفاضة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحق العودة وقضية اللاجئين. وننشر فيما يلي ملخصاً لأهم النتائج حول مسألة المساواة والعلاقة مع اسرائيل ومستقبل الأقلية الفلسطينية.

يتطرق الاستطلاع الى تعامل دولة اسرائيل مع المواطنين العرب في العديد من المجالات ويبيّن انه لا يوجد مجال واحد من احد عشر مجالا فحصها الاستطلاع يرى فيه المواطنون العرب بأن الدولة تتعامل معهم كما مع المواطنين اليهود، بل يرى البعض بأن الدولة تتعامل معهم كأنهم اعداء في مجالات معينة.

ويستدل من النتائج مثلا انه بينما يري 39% من المستطلعين ان الدولة تتعامل معهم كما مع المواطنين اليهود في مجال الخدمات الصحية (وهذه هي اعلى نسبة تعامل متساوٍ)، فأن اقل من 10% يرون ان الدولة تتعامل

معهم مثل المواطنين اليهود في مجالات توزيع الاراضي، وتعامل الشرطة مع المتظاهرين، وتوزيع الميزانيات على السلطات المحلية، وميزانيات التعليم، وتوفير اماكن سكن للازواج الشابة. كذلك فأن اكثر من ثلث المتسطلعين يعتقدون ان الدولة تتعامل معهم كما مع الاعداء في مجال توزيع الاراضي وفي تعامل الشرطة مع المتظاهرين، واكثر من ربع المستطلعين يرون تعامل كما مع الاعداء في المطار.

في ردهم على السؤال حول اذا ما كانوا يوافقون على ان يكون في اسرائيل تمييز في مجالات محدودة ومساواة في المجالات الاخرى، وهو الطرح المطابق لطرح الدولة "اليهودية والدمقراطية" الذي يتبناه معظم الأحزاب الصهيونية ومؤسسات الدولة، فيقول 85% أنهم لا يوافقون على ذلك. وبشكل أكثر تحديداً يعتقد 90% من المواطنين العرب بأن تعريف اسرائيل كدولة يهودية لا يضمن المساواة للعرب. ويرى 81% تناقضا في تعريف اسرائيل لنفسها كدولة يهودية وديموقراطية في الوقت نفسه.

ومع ذلك يوافق 35% على الحصول على اكبر قدر ممكن من المساواة ولكن ليس مساواة تامة على أن تبقى اسرائيل دولة يهودية بينما يرفض ذلك 61% من المستطلعين.

وفي مسألة ثقة المواطنين العرب في المؤسسات الإسرائيلية مثل المحاكم، الشرطة، محكمة العدل العليا، والكنيست، والتأمين الوطني، والاعلام الاسرائيلي بالعربية، والاعلام الاسرائيلي بالعبرية، وجهاز الصحة، تبرز صورة مركبة اذ يتبيّن من الأجابات أن المؤسستين اللتين تحظيان بثقة أكبر من 50% من الجمهور العربي هما جهاز الصحة (75%) والمحكمة العليا (64.1%). أما المؤسسات الأخرى فتحظى بثقة أقلية من المواطنين الفلسطينيين وأقلها الاعلام الاسرائيلي بالعربية (14%)، الكنيست (17%)، الشرطة (20%)، والاعلام الاسرائيلي بالعبرية (26%).

ويستدل من النتائج ايضا أنّ 39% يعتقدون أن حكومة اسرائيل تعمل ضد مصلحة المواطنين العرب، و45% يعتقدون أنها تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في بعض المجالات وضد مصلحتهم في مجالات أخرى. ويعتقد 16% فقط أن اسرائيل تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في جميع المجالات أو معظمها. وتدل هذه النتيجة اكثر من غيرها على ماهيّة العلاقة بين المواطنين العرب والدولة الاسرائيلية إذ لا يثق المواطن العربي بأن حكومة اسرائيل تعمل من اجل مصلحته.

وتطرق الإستطلاع الى مدى رضى المواطن العربي في مجالات حياته المختلفة. ويستدل من النتائج ان 60% غير راضين عن مستوى معيشتهم، و68% غير راضين عن وضع السلطات المحلية من ناحية الادارة والقيادة و 26% فقط يعبرون عن رضاهم عن نسبة العرب الملتحقين بالجامعات، و(38%) فقط راضين عن العلاقات بين الطوائف الدينية في المجتمع العربي. كذلك يعبّر 56% عن عدم رضاهم عن الاهتمام بالمصلحة العامة داخل البلدة، و60% عن عدم رضاهم عن الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية و 46% عن عدم رضاهم عن مكانة المرأة العربية في المجتمع.

وما هي الطرق التي يتوجب أن يتبعها العرب للحصول على المساواة؟ من بين 9 وسائل عُرضت على المستطلعين مثل الاحتجاجات الجماعية القانونية، مظاهرات غير قانونية، عمل أعضاء الكنيست العرب، والتوجه الى المحاكم وما اليه، لم تحظَ أي وسيلة على تقدير أغلبية الجمهور بانها ناجعة! وأعلى ثلاث وسائل من حيث النجاعة كانت التوجه لمحكمة العدل العليا 50%، الاحتجاجات الجماعية 46%، وعمل أعضاء الكنيست العرب والاحزاب العربية 35%، بينما حظي الامتناع عن التصويت على تقدير (15%) بأنه وسيلة ناجعة، كذلك عمل اللجنة القطرية (28%)، والمظاهرات غير القانونية (12%).

وقد كرّس الاستطلاع جزءا من الأسئلة حول العلاقة بين المواطنين العرب ودولة اسرائيل وحـــول مســـتقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل. ومن أهم النتائج ما يلي:

- 55% لا يشعرون بأن اسرائيل هي دولتهم بتاتاً، أو يشعرون بأنها دولتهم بدرجة قليلة بينما يشعر 45% بدرجة عالية أو متوسطة بان اسرائيل هي دولتهم.
- 18% فقط يعتقدون بأن اسرائيل هي دولة ديموقراطية فيما يتعلق بالأقلية العربية بينما يعتقد 81% بأنها ديموقراطية فيما يتعلق بالمواطنين اليهود.
- 62% يعتقدون أن العلاقات بين المواطنين العرب ودولة اسرائيل ازدادت ســـوءاً فـــي الســـنوات العشر الأخيرة.
- خلال ال 15 سنة القادمة، يتوقع 39% أن يحصل تباعد بين العرب واليهود، 44% يتوقعون تدنّي المكانة الاقتصادية للعرب. 45% يتوقعون ازدياد التمييز ضد العرب، و47% يتوقعون أن تصبح اسرائيل اكثر يهودية.
- 51% من المستطليعن قالوا ان تعريف اسرائيل كدولة يهودية يمس بهـــم بدرجـــة عاليـــة او متوسطة.
- 83% يعتقدون ان تعريف اسرائيل كدولة يهودية غير عادل.
- 85% لا يوافقون على ادعاء اليهود ان لهم حقا تاريخيا في اقامة دولة يهودية في هذه البلاد.
- 90% يعتقدون انه لا يوجد حق للمهاجرين الجدد بالهجرة الى البلاد.
- 90% يعتقدون ان قانون العودة هو قانون عنصري.

- 94% يقبلون بحل تكون بموجبه اسرائيل دولة جميع مواطنيها، وتضمن مساواة تامة بين جميع المواطنين، مقابل 44% يقبلون بحل الدولة ثنائية القومية في اسرائيل بدون الضفة وقطاع غزة، يتشارك فيها العرب واليهود الحكم والادارة وتوزيع المصادر.

وفي تعليق على نتائج الاستطلاع قال بروفسور نديم روحانا "من المهم ان تعمل النخب الاكاديمية والسياسية على تحليل هذه النتائج التي تعطي صورة قاتمة ومركبة عن وضع الاقلية الفلسطينية داخلياً وفي علاقتها مع دولة اقيمت في وطنهم وهم لا يثقون بنوايا حكومتها تجاههم. ومن المهم ان لا نترك المجال مفتوحاً للاسرائيليين لطرح الاسئلة كما يريدون وتفسير إستطلاعاتهم حولنا، بل يجب ان نبادر الى اجراء ابحاثنا والى ان تعرض الصورة بوضوح وجرأة. كما حث بروفسور روحانا الاكاديميين على لعب دور نقدي بناء من خلال التعاون مع القيادات السياسية والوطنية والعمل على الاثراء المتبادل بين القيادة السياسية والمراكز البحثية كما في كل مجتمع صحي".